

الهدم.. سلاح إسرائيل لتهويد القدس

ملف معلومات

24 نيسان 2021

يوم القدس العالمي



المقدمة

تتابع الخطوات الإسرائيلية تجاه تهويد القدس وفصلها عن واقعها الفلسطيني، وتستعمل الأدوات والوسائل الكثيرة والتي تكفل تهجير السكان الفلسطينيين وتهويد الأرض ومصادرة للعقارات المختلفة من أراضي ومنازل فلسطينية وغيرها، وتشترك جهات إسرائيلية رسمية وأهلية وجمعيات استيطانية عدة في ممارسة هذا الدور التطهيري للمقدسيين الفلسطينيين. وتستمر هذه الخطوات، بخطى منظمة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وضمن استراتيجيات وفلسفة وليس عبثًا، وما يلاحظ هو البعد الصامت للاجراءات الإسرائيلية بعيدًا عن إثارة الرأي العام الدولي، وبعيدًا عن القرارات العارضة بحيث تختار الوقت المناسب والفعل المناسب ضد الإنسان في حقوقه في أرضه ووطنه او اتجاه الأرض الذي يملكها هذا الإنسان سواء كانت منزلًا أو أرضًا. هذه الإجراءات عمومًا مخالفه لواقع القانون الدولي، ويرتبط البعد السياسي لها في تحقيق يهودية المدينة على حساب بعدها الإسلامي والمسيحي. ومُنذ احتلال الأراضي الفلسطينية في 5 يونيو 1967 وحتى عام 2015 قدرت اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل أن إسرائيل دَمَّرَت 48488 مَبنى فلسطينيًا.

سيحاول هذا التقرير اماطة اللثام عن سياسة هدم المنازل والأحياء والقرى كأحد الادوات



السياسات المتبعة لهدم المنازل

استخدمت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سلسلة من الأدوات والسياسات المرافقة لسياسة هدم المنازل، وأصدرت قرارات وقوانين لتطبيق تلك السياسات، ودفعتها بالطابع القانوني كتغطية على الأعمال

1. مصادرة الأراضي والعقارات

اتخذت السلطات الاسرائيلية من قرار مصادرة الأراضي والعقارات أداة سهلة وسريعة للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وأملاكهم في القدس الشرقية، ومن جملة العقارات التي تم مصادرتها تحت حجج قانونية مختلفة:

- في عام 1968 قررت الحكومة الاسرائيلية مصادرة 30 ألف دونم في المنطقة الشمالية للقدس الشرقية ليتم بناء الاحياء الاستيطانية اليهودية عليها تاليا ومنها "التلة الفرنسية، وبسجات زئيف والنبي يعقوب".
- في عام 1972 تم مصادرة 27 ألف دونم آخر في المناطق الجنوبية لشرقي القدس والتي تتبع لمنطقة جبل المكبر وصور باهر، وتم بناء مستوطنات يهودية عليها والتي سميت لاحقًا بـ "أرمون هنتسيف".
- في عام 1972 وفي البلدة القديمة، تم مصادرة 116 دونمًا في نفس الوقت لتوسيع الحي اليهودي



2. قانون املاك الغائبين

بموجب قانون ممتلكات الغائب (الذي سن في "إسرائيل" في العام 1950 (تمت مصادرة الأراضي والمنازل والممتلكات الأخرى العائدة للفلسطينيين الذين اعتبروا غائبين وأعلنت أرضًا للدولة. ويعرّف القانون جميع الفلسطينيين الذين كانوا خارج البلاد أو بعيداً عن مكان إقامتهم بعد 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947 بأنهم غائبون. وأكثر من 800.000 فلسطيني طردوا أو فروا من البلاد في الحرب انتزعت منهم أراضيهم وممتلكاتهم بموجب هذا القانون. كذلك كان حال حوالي ربع الـ 150.000 فلسطيني الذي بقوا في البلاد. لكنهم أصبحوا مهجرين داخلياً بسبب الحرب. اضافة الى ما افرزته حرب عام 1967 من

3. تسجيل العقارات في الطابو

إن العديد من قطع الاراضي المتاح استصدار رخص بناء عليها تواجه مشاكل في الملكية، حيث تكون مملوكة لعدد كبير من الأفراد غير المتواجدين او من الصعب ان يتم اتفاقهم على بيعها لبعضهم او وضع آلية للبناء عليها، بالإضافة إلى عدم وجود طابو (أوراق ملكية) لمعظم أراضي القدس. الجدير ذكره هنا



الذر ائع المستخدمة

تأتي سياسة هدم المنازل تحت ذرائع وحجج مختلفة يمكن تبنيدها على النحو التالي:

1. منع بناء البيوت الفلسطينية على اراضي تصنف بأنها خضراء وهي اراض يمنع البناء عليها وتخصص لاستعمال الدولة فقط لإنشاء محميات طبيعية مثلا او حدائق. مع ان الذي يحصل فعلًا هو بناء مستوطنات عليها.
2. حجة الامن، حيث تصادر الاراضي او العقارات تحت هذه الذريعة وفي احيان كثيرة يعاد استيطانها كما حدث في معسكر النبي يعقوب.
3. اتهام صاحب البناء بان منزله غير المرخص وغير قانوني، أو لا يتطابق مع تنظيم وتخطيط المدينة كأن البناء على شوارع عامة.



المخططات الهيكلية للقدس وعلاقتها بهدم المنازل الفلسطينية

بعيد الضم في العام 1967، ألغت السلطات الإسرائيلية خطة التطوير (الأردنية) التي كانت قد اعتمدت في العام 1966، والتي أتاحت فرصة واسعة للتطوير. وهكذا خلق فراغ تخطيطي بانتظار اعتماد خطط جديدة، وفي هذه الأثناء لم يتم إصدار إلا عدد نادر من تراخيص البناء لأغراض خاصة للفلسطينيين وفي مناطق محصورة للغاية.



مما يمنع عملياً في أغلب الأحيان حتى المشاريع الزراعية. واستخدم تصنيف الأراضي "كمساحات مفتوحة" بصورة متكررة لتجميد مشاريع استغلال الأرض إلى أن تتم مصادرتها لاحقاً لإقامة مستوطنات إسرائيلية (كما حدث في ريخس شعفاط وبيت صفافا والمستوطنة الكبرى الأحدث عهداً في جبل أبو غنيم/هار هوما). فمثلًا الأرض الموجودة في شعفاط والتي صنفت لبناء مساكن فلسطينية في الخطة الأردنية للعام 1966



إن سياسة التمييز واضحة تماما بين اليهود والعرب فيما يتعلق بشان التنظيم والبناء، فقانون التخطيط والبناء لسنة 1965 لا يميز بين مواطن ومقيم وتنطبق الشروط المفروضة على من يرغب في البناء ومن ضمنها وجوب اصدار رخصة بناء للسكان جميعًا، ولكن السياسة التي تتبعها اسرائيل، وخاصة بلدية القدس، في مجال التخطيط والبناء في القدس ادت الى تفاقم ازمة السكن عند العرب في القدس الشرقية، الامر الذي دفع



وبذلك استمرت سلطات الاحتلال بالتباطؤ والتقاعس بوضع مخططات تستجيب الى حياة المقدسيين وتستجيب لتزايدهم الديموغرافي من جهة، والاستمرار في تنفيذ اوامر الهدم ضد بيوت بنيت بدون ترخيص من جهة اخرى فوصل عدد الاوامر الادارية بالهدم التي صدرت عن رئيس بلدية القدس حوالي 115 امرًا


لن نرحل عن ارضنا

المعيقات التي تواجه المقدسيين في السكن والتوسع العمراني

تم تحديد تسعة معيقات اساسية تمنع التوسع العمراني للسكان الفلسطينيين في المدينة وذلك من خلال دراسة متخصصة حول حق السكن في القدس واشتملت هذه المعيقات على:

1. محدودية الأراضي المتاحة للبناء بسبب مصادرة الأراضي وإجراءات التنظيم التي تفرضها إسرائيل.
2. معيقات مالية وغير مالية تعيق من استصدار رخص بناء.
3. عدم وجود مخططات هيكلية للأراضي المتاحة.
4. محدودية البنية التحتية تحد من استصدار تراخيص.
5. محدودية التمويل المخصص عند الأسر للبناء.
6. ارتفاع تكاليف إقامة المباني والضرائب المفروضة.
7. ضعف التعاون والتنسيق على مستوى المحلي ومشكلات في الملكية والطابو.
8. هدم المنازل بسبب عدم الترخيص او أي إضافات على المبنى غير مرخصة.
9. فرض قيود على ترميم المنازل.



أنواع هدم المنازل

صنفت سلطات الاحتلال الإسرائيلية أربعة أنواع لهدم المنازل وهي:

- **الهدم العسكري:** وهو هدم البيوت على يد الجيش الاحتلال الإسرائيلي لأسباب عسكرية (بذريعة حماية الجنود والمستوطنات)؛ مع أن معظم سكان هذه المنازل أبرياء؛ ولكن إسرائيل تبرر هذه الأعمال تحت مسمى "أهداف عسكرية قانونية"، وهذا النوع من الهدم لا يطبق على وضع قرية سلوان فقط؛ بل هو سائد في كافة أنحاء الضفة الغربية ومناطق (ج).
- **الهدم العقابي:** وهو هدم منازل العائلات الفلسطينية على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي بذريعة تنفيذ أبنائهم عمليات عسكرية ضد الإسرائيليين. وهذا النوع من الهدم ليس له أي أهداف عسكرية. وبالعودة إلى معاهدة جنيف الرابعة المادة (33): لا يجوز معاقبة أي شخص محمي، ضد جريمة لم يرتكبها شخصيا؛ وبالتالي فإن "الهدم العقابي" يعارض النظام الأساسي لهذه المعاهدة والمادة (50) من قرارات "لائحة لاهاي".
- **الهدم الإداري:** وهو الأكثر شيوعاً، وينفذ هذا القرار بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص، أو بذريعة المصلحة العامة (كما تظهر بعض الحالات في حي البستان). وتكمن السهولة في إصدار القرار الإداري للهدم بالاكتفاء بإصدار مهندس البلدية بلاغًا بهذه الحالات؛ في حين يقوم رئيس البلدية بدوره بالتوقيع عليه؛ مع أن "البناء بدون تراخيص" يجري أيضًا في المستوطنات بكثرة.
- **الهدم القضائي:** هو عبارة عن قرار قضائي يصدر عن المحاكم الإسرائيلية، ومنها: محكمة الشؤون المحلية، والمحكمة المركزية، والمحكمة العليا. ويأتي قرار الهدم القضائي عادة بعد الانتهاء من الإجراءات والقرارات الإدارية الصادرة عن بلدية القدس.



المساكن المهدومة وعدد الأفراد المتضررين في محافظة القدس، 1967 – 2019

تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حسب كتاب القدس الإحصائي السنوي إلى أن عدد المساكن المهدومة وعدد الأفراد المتضررين في محافظة القدس جاء على النحو الآتي:

السنة	عدد المساكن المهدومة	عدد الأفراد المتضررين
1976 - 1967	162	777
1986 - 1977	42	161
1996 - 1987	211	1074
2006 - 1997	727	3942
2007	79	378
2008	96	396
2009	112	555
2010	72	130
2011	13	69
2012	64	71
2013	95	446
2014	51	167
2015	47	114
2016	88	295
2017	61	155
2018	57	144
2019	169	328



عمليات الهدم الذاتي 2006-2020

وحسب الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني قام الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2020 بهدم وتدمير 976 مبنى، منها حوالي 30% في محافظة القدس بواقع 296 عملية هدم، منها 180 مبنى داخل أحياء مدينة القدس، وبلغ عدد عمليات الهدم الذاتي 89 عملية هدم ذاتي للمباني الفلسطينية يقع معظمها في محافظة القدس، (بعض المباني تم هدمها بيد صاحب البناء، لتوفير تكاليف الهدم الباهظة التي تلقى على عاتقه إذا لم ينفذ أمر الهدم بنفسه)، كما أصدر الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2020

السنة	عمليات الهدم الذاتي
2006	24
2007	22
2008	18
2009	49
2010	70
2011	20
2012	14
2013	14
2014	20
2015	7
2016	35
2017	30
2018	31
2019	48

في الوقت الذي تهدم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي المنازل الفلسطينية، وتضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين (رغم حاجتهم الماسة والمتزايدة)، تصادق هذه السلطات على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على